IAJ
مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

مجلة علمية، شهرية، محكّمة متعددة التخصصات، تُعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

العدد الثاني

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

second issue

2

April-May 2025

العدد الثاني

أبريل -ماي 2025

الرقم المعياري الدولي : e-ISSN : 3085 - 5039

رقم الصحافة : Press number : 1/2025

مجلة المقالات الدولية

العدد الثاني مزدوج، أبريل - ماي 2025

e-ISSN : 3085 - 5039

IAJ
مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

## كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدنا أن نقدم للقراء والباحثين العدد الثاني من مجلة المقالات الدولية، والذي يأتي استمرارًا للنجاح الكبير الذي حققه العدد الأول، حيث لاقى اهتمامًا واسعًا ومقروئية متميزة لدى الأكاديميين والمهتمين بالبحث العلمي.

كما يسرنا أن نعلن أن المجلة قد حصلت على التصنيف العلمي الدولي (ISI)، مما يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز انتشارها الأكاديمي وإثراء المحتوى البحثي المنشور، حيث يتيح هذا التصنيف للمجلة وصولًا أوسع إلى الباحثين والمؤسسات العلمية، ويؤكد جودة الأبحاث المنشورة واستيفائها للمعايير الدولية.

لقد كان هذا النجاح دافعًا لنا لمواصلة الجهود في تقديم محتوى علمي عالي الجودة، يواكب التطورات البحثية الحديثة، ويساهم في تعزيز التفاعل العلمي وتبادل المعرفة بين الباحثين من مختلف التخصصات. فمع زيادة الإقبال على المجلة، أصبحنا أكثر حرصًا على توفير مساحة أكاديمية جادة للنقاش والتفاعل، من خلال نشر أبحاث متنوعة تغطي مجالات القانون، العلوم السياسية، العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، وكل ما يتعلق بالدراسات الإنسانية ذات القيمة العلمية المضافة.

في هذا العدد الجديد، نواصل تقديم مجموعة مختارة من الأبحاث والدراسات التي تواكب القضايا الراهنة، وتطرح تحليلات علمية عميقة، وفق نهج أكاديمي رصين.
ونتوجه بالشكر لجميع الباحثين والمساهمين على ثقتهم ودعمهم، فالمجلة مستمرة بفضل مشاركاتكم وإسهاماتكم العلمية التي تجعلها منصة رائدة في نشر المعرفة الأكاديمية.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039

INTERNATIONAL Scientific Indexing

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

الرقم المعياري الدولي : ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية مجلة متعددة التخصصات
العدد 2، مزدوج أبريل - ماي 2025

International Articles Journal A Multidisciplinary Journal
Double Issue 2, May - April 2025

# اللجان العلمية للمجلة

**انس المستقل**

**المدير المسؤول ورئيس التحرير**

## الهيئة الإستشارية

**د. يونس وحالو**
نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

**د. المختار الطبطبي**
نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**د. رشيد المدور**
أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
عضو المجلس الدستوري سابقا
مدير مجلة دفاتر برلمانية

**د. سعيد خمري**
أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

**د. كمال هشومي**
أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط
المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

**Dr.Riccardo Pelizzo**
نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزارباييف بكازاخستان

**د. مهند العيساوي**
مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية
أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

**د. عزالدين العلام**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**دة. وفاء الفيلالي**
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

**د. الدربالي المحجوب**
رئيس شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

**د. المهدي منشيد**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**دة. صليحة بوعكاكة**
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

## لجنة التقرير والتحكيم

**د. طه لحميداني**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

**د. عبد الحق بلفقيه**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

**د. بدر بوخلوف**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس
المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

**دة. حكيمة مؤدن**
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مديرة مجلة إصدارات

**د. احمد ميساوي**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**د. إبراهيم رضا**
أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

**د. عبد الغني السرار**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

**د. زكرياء أقنوش**
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

**د. عبد الغني العماري**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

**د. أحمد أعراب**
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

**د. إبراهيم أيت وركان**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

**د. محمد املاح**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

**د. رضوان طريبق**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس

**د. عبد الحي الغربة**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**د. خالد الحمدوني**
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

**د. هشام المراكشي**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

## محتويات العدد


| | |
|---|---|
| **التعبير عن القيم كوظيفة من وظائف قواعد التعديل الدستوري**<br>حمزة الكندي | 3-16 |
| **إشكالية البيروقراطية الإدارية وتأثيراتها على الجهاز الإداري بالمغرب**<br>رضى الهلالي | 17-30 |
| **ممارسة الشرطة الإدارية المحلية بالمغرب: قراءة في الاليات والاختصاص**<br>حميد الموسوي | 31-46 |
| **التدبير الملكي للشأن العام في المغرب و إنتاج التوازن التوفيقي بين منطق السلطة ومنطق السوق**<br>منير قنديلي - الوافي محمد | 47-66 |
| **طبيعة الرقابة الدستورية على استقلالية المؤسسة التشريعية**<br>ربيع السلماني | 67-78 |
| **حصيلة عمل المحكمة الدستورية لسنة 2024**<br>أحمد أكنتيف - وداد لمسردي | 79-92 |
| **التوازنات المالية بين المدرستين التقليدية والحديثة**<br>أنوار الوطاسي | 93-110 |
| **البيولوجية الوراثية والذكاء الاصطناعي في التشريع المغربي**<br>عبد الرحيم لمسلم | 111-122 |
| **مصير الديون في حالة عدم التصريح داخل أجل المحدد (صعوبات المقاولة73.17)**<br>محمد لوديني | 123-134 |

| | |
|---|---|
| 135-158 | **التحديات القانونية لتنفيذ أحكام القانون التجاري الليبي (رقم 10 لسنة 2023)**<br>رقية محمود امهدي |
| 159-174 | **L'etendue De La Protection Juridique Du Cyberconsommateur**<br>El YASSINE Sara |
| 175-194 | **L'entrepreneuriat : Une Alternative D'employabilité Pour Lutter Contre Le Chômage Des Jeunes Au Maroc**<br>El YASSINE Sara |
| 195-206 | **الحياة المدرسية ودورها في التربية والتحصيل الدراسي لدى المتعلمين مقاربة سوسيولوجية**<br>عبد العالي قايدي |
| 207-214 | **INTERROGATING THE MERITS OF INCORPORATING TRANSLATION IN FLT**<br>Hajar EL SAYD |
| 215-230 | **La dimension environnementale dans les politiques d'urbanisme : Étude analytique à travers le cadre juridique marocain**<br>OUHAMMOU Tarik |
| 231-254 | **El turismo solidario en la comuna rural de Boujedyane Larache – Marruecos**<br>Mohamed Haouari |

International Articles Journal
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
Double Issue 2, April - May 2025

مجلة المقالات الدولية
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
العدد 2 مزدوج، ابريل - ماي 2025

# التوازنات المالية بين المدرستين التقليدية والحديثة

# Financial Balances Between Traditional and Modern Schools

**ANOUAR EL OUTTASSI**
PHD Researcher
Sidi Mohamed Ben Abdellah University,Fez

**أنوار الوطاسي**
باحث بسلك الدكتوراه
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

**Abstract**:

The article discusses financial balances from the perspective of both traditional and modern schools of thought. It explains that the traditional school focused on the principle of a strict balance between revenues and expenditures, rejecting deficits or surpluses as a threat to economic stability. In contrast, the modern school considered that achieving growth and development might require financial flexibility and an acceptance of temporary deficits to support aggregate demand and address economic crises. The article also examines the evolution of the state's role from neutrality to positive intervention, reviewing economic theories that advocate for the use of public finance as a tool to support both economic and social balances according to different circumstances.

**المستخلص:**

يتناول المقال التوازنات المالية من منظور المدرستين التقليدية والحديثة، موضحًا أن المدرسة التقليدية ركزت على مبدأ التوازن الصارم بين الإيرادات والنفقات، مع رفض العجز أو الفائض باعتباره تهديدًا للاستقرار الاقتصادي. بالمقابل، اعتبرت المدرسة الحديثة أن تحقيق النمو والتنمية قد يتطلب مرونة مالية وقبولًا بالعجز المؤقت لدعم الطلب الكلي ومعالجة الأزمات الاقتصادية. كما ناقش المقال تطور دور الدولة من الحياد إلى التدخل الإيجابي، مستعرضًا النظريات الاقتصادية الداعية إلى استخدام المالية العامة كأداة لدعم التوازنين الاقتصادي والاجتماعي وفقًا للظروف المختلفة.

**Keywords:**

Financial balances; traditional school; modern school; budget deficit.

**الكلمات المفتاحية:**

التوازنات المالية؛ المدرسة التقليدية؛ المدرسة الحديثة؛ عجز الميزانية.

**مقدمة:**

شهد الفكر الاقتصادي عبر تاريخه الطويل تحولات كبيرة في نظرته إلى دور المالية العامة وآليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد انعكست هذه التحولات على طريقة فهم التوازنات المالية وأهميتها، حيث تباينت الآراء بين التشدد في تحقيق توازن صارم وبين الدعوة إلى قدر من المرونة حسب متطلبات الظرف الاقتصادي، وبين هذين الاتجاهين، برزت مدرستان رئيسيتان، هما المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة، لكل منهما رؤيتها الخاصة حول طبيعة التوازن المالي وأهدافه.

تُعَدُّ التوازنات المالية من المواضيع المحورية في الفكر الاقتصادي والمالي، وقد شكلت محل اهتمام كبير لدى مختلف المدارس الاقتصادية عبر العصور، فمنذ نشأة الفكر الاقتصادي المنظم، برزت المدرسة التقليدية لتؤسس لمفهوم صارم للتوازن المالي، حيث اعتبرت أن استقرار المالية العامة مرهون بتحقيق توازن دقيق بين الإيرادات والنفقات، بعيدًا عن العجز الذي كان يُنظر إليه كظاهرة سلبية تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وقد أكدت هذه المدرسة أن ضبط الإنفاق الحكومي وتفادي التوسع في الاستدانة ضروريان لضمان الثقة في الاقتصاد وتحفيز الاستثمار الخاص.

في المقابل، جاءت المدرسة الحديثة، خاصة مع تطورات القرن العشرين وأحداث مثل الكساد الكبير، لتقدم رؤية مختلفة للتوازن المالي، إذ رأت أن السياسات المالية يجب أن تكون مرنة بما يكفي لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الشاملة، حتى وإن تطلب ذلك اللجوء إلى العجز المؤقت أو زيادة الإنفاق الحكومي. ووفق هذا المنظور، لا يُعَدّ العجز المالي بحد ذاته خطرًا طالما أنه يخدم أهدافًا اقتصادية واضحة مثل تحفيز الطلب الكلي أو الحد من البطالة، ويتم التحكم فيه ضمن مستويات قابلة للإدارة.

وبين هذين التوجهين، تتشكل إشكالية الجدلية الفكرية العميقة بين المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة حول مفهوم التوازنات المالية، حيث تختلف فيها الرؤى حول أولويات السياسة الاقتصادية، ودور الدولة في الاقتصاد، وأهمية الاستدامة المالية مقابل متطلبات النمو، ولذا، فإن دراسة هذه التوازنات المالية في ضوء المدرستين تمثل مدخلًا مهمًا لفهم تطور السياسات المالية وتوجهاتها في الاقتصادات المعاصرة، وذلك من خلال محورين أساسين:

المطلب الأول: التوازنات المالية في المدرسة التقليدية

المطلب الثاني: التوازنات المالية في المدرسة الحديثة

## المطلب الأول:
## التوازنات المالية في المدرسة التقليدية

تعتبر المدرسة التقليدية مدرسة تحقيق التوازنات المالية بامتياز لأنها ترفض الفائض وترفض العجز في الميزانية وهي بذلك مالية متوازنة (فرع ثاني)، كما أنها ترتكز على حياد كل من النفقات والإيرادات وهي بذلك مالية محايدة (فرع أول).

### الفرع الأول: المالية التقليدية مالية محايدة

يختزل الفكر المالي التقليدي أهداف المالية في تمكين الدولة من الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات المترتبة عن ممارسة الوظائف السيادية والإدارية، فالنفقات العامة محايدة (فقرة أولى)، وكذلك الإيرادات العامة (فقرة ثانية).

#### الفقرة الأولى: حياد النفقات العامة

يرجع بروز المالية العامة المحايدة إلى مذهب الاقتصاديين التقليديون الذين نادوا بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع[1]، ويعتبر كل من ادم سميت من خلال كتابه «ثروة الأمم» النشور سنة 1776 وكذلك كتاب دافيد ريكاردو المنشور سنة 1817، ابرز من أوضحا المبادئ الأساسية التي بني عليها صرح النظام الرأسمالي والعوامل التي أدت إلى قيام هذا النظام.

لقد نادى كل من ادم سميت وريكاردو بوجوب كف الدولة عن التدخل في الاقتصاد، يقول ادم سميت «إذا تركت الحكومة الفرد يعمل للحصول على أقصى ما يستطيع الحصول عليه من المنافع الشخصية فإن القانون الطبيعي سوف يدفعه أيضا بصفة غير مباشرة للعمل لتحقيق أقصى المصالح العامة»[2]، وينحصر دور المال العام في الوظائف السيادية للدولة كتوفير الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والعدالة و تزويد المجتمع ببعض المرافق العامة التقليدية والإنفاق على الموظفين[3]، دون محاولة التأثير على النشاط الاقتصادي الذي اعتمد على الحوافز الفردية وفقا لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق التي كانت تكفي من وجهة نظر أنصارها لتحقيق التوازن التلقائي الأمثل، وتكون الدولة بذلك حارسة للنشاط الاقتصادي[4].

إن عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لا يمكن أن يستقيم إلا من خلال مالية عامة محايدة يقتصر دورها على تحقيق الهدف المالي، أي تغطية النفقات الضرورية دون الهدف التدخلي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[5]، ومن تم فحياد النفقات العمومية يتجلى في قيام الدولة بمهامها التقليدية ذات الطابع الإداري بأقل تكلفة ممكنة «أفضل طرق التمويل هي أقلها إنفاقا»[6]، ولذلك كانت المالية العامة المثلى هي التي تتميز

[1] - خالد سعد زغلول وإبراهيم الحمود : الوسيط في المالية العامة، منشورات دار الثقافة للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، ص:10.
[2] - أناس بن صالح الزمراني: المالية العامة والسياسة المالية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2002، ص:10.
[3] - P. BOUCHEIX : les finances publiques contexte enjeux acteurs, Imprimerie DUNOD, paris, 2021, P : 5.
[4] - R.JUILLARD : Evolution des finances publiques, Ellips Editions Marketing SA, paris, 2014, P : 15.
[5] - أعاد حمود القيسي: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة التاسعة، ص:15.
[6] -A. EL HIRI : Les déficits budgétaire au Maroc entre l'impératif de discipline et l'objectif de relance, L'harmattan, Paris, 2017, P : 25.

بانخفاض ما تنطوي عليه من أعباء مالية يتحملها أفراد المجتمع في صورة ضرائب تمثل الجانب الأكبر من موارد الدولة.

أيضا ميزانية الدولة مجرد أداة لتحقيق التوازن بين نفقاتها وإراداتها، وبذلك فإن علم المالية العامة في مفهومه التقليدي تناول دراسة الوسائل التي تمكن الدولة من تحقيق واستخدام الموارد العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة بتوزيع ما تنطوي عليه هده الموارد من عبء عام توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، بحيث يمكن اعتبار علم المالية العامة في إطار مفهومه التقليدي علما إداريا له علاقة وثيقة بالقانون وعلاقة ضعيفة بالاقتصاد[7]، وقد انعكس هدا المفهوم التقليدي للمالية المحايدة على تحديد نطاق موضوعات المالية العامة التي كانت تعد في ذلك الوقت أحد أجزاء الاقتصاد السياسي.

**الفقرة الثانية: حياد الإيرادات العمومية**

إن حياد المالية العمومية في الفكر والسياسات المالية التقليدية يعني رفض استعمال التقنيات المالية كآليات ووسائل للتدخل الاقتصادي والاجتماعي، فخلق الضريبة أو تغيير أسعارها أو الاقتراض يجب أن تهدف إلى تمكين الدولة من الدولة من الموارد الضرورية لسيرها، فالوظيفية المالية هي وحدها التي تهم الدولة أما أن تستعمل هذه التقنيات لغايات أخرى كإعادة توزيع الثروات والدخول وتشجيع نشاط أو فاعل اقتصادي على حساب نشاط أو فاعل اقتصادي آخر، فهذه الأمور إن لم تكن غير مشروعة ومقبولة فهي غير مجدية وفعالة، بل ويمكن أن تكون مضرة بسير اقتصاد السوق القائم على مبادئ حرية المبادرة والتنافس، فالدولة تكتفي بحفظ النظام العام واحترام قانون العرض والطلب وعليها أن تمتنع عن استعمال الأدوات المالية (الإعانة أو الدعم أو الإعفاء الضريبي أو الزيادة في سعر الضريبة)، للتأثير في قرارات الأفراد و المقاولات[8].

إن المالية العمومية التقليدية هي مالية عمومية تعتمد على الضرائب وتتحفظ على القروض، ذلك أن الاحتياجات المالية للدولة يجب أن تغطى حصريا من الضريبة باعتبارها الوسيلة الطبيعة لتمويل الدولة، بالإضافة إلى مداخيل الأملاك العامة التي تظل محدودة اعتبارا لطبيعة الدولة الليبرالية وضعف تدخلاتها الاقتصادية، لذلك تم الاقتصار على بعض الضرائب الضرورية التي تكفي لسد حاجة إنفاقات الدولة من دفاع و أمن داخلي وعدالة وبعض الأعمال الضرورية التي لا يستطيع الأفراد العاديون القيام بها إلا عن طريق الدولة وما تملكه من إمكانات[9].

وإذا كان حياد النفقات العمومية يتجلى بدرجة أولى في قيام الدولة بمقامها التقليدية ذات طابع إداري بأقل تكلفة ممكنة، فإن حياد الإيرادات يكمن في حياد الضرائب والذي يعني أن وظيفة الضرائب يجب أن تبقى مالية صرفة وهو تمكين الخزينة العامة من الموارد المالية[10]، فلا يجوز توظيف الضريبة لأغراض اقتصادية واجتماعية مثلا، بل يجب أن يراعى عند تأسيس الضرائب مجموعة من الضوابط ومن أهمها العدالة والمساواة.

بما أن الموارد الرئيسية في المالية التقليدية تكمن في الضرائب واستقطاع من أموال الأفراد والذي يشكل عبئا عاما عليهم، فالأمر يستوجب ضمان مساواة والتي تتحقق تقنيا من خلال تطبيق معدلات تناسبية تسري على

[7] - يونس أحمد البطريق: المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص:9.
[8] - رشيد المساوي : المالية العامة، مطبعة اسبارتيل، طنجة، الطبعة الأولى 2013، ص:13.
[9] - أعاد حمود القيسي: مرجع سابق، ص:13.
[10] P. BOUCHIEX : Op, cit, p : 5.

الجميع دون تمييز،بالإضافة إلى ذلك يجب أن تطبق الضريبة بأسعار منخفضة[11]،حتى لا تشكل عبئا على الملزمين والمقاولة، قد تؤدي إلى تثبيط عزائمهم ورغبتهم في العمل والإنتاج للزيادة في الأرباح.

وهذا ما سيفسر لاحقا الولادة العسيرة والشاقة للضريبة العامة على الدخل وتقنية السعر التصاعدي في الضرائب بسبب المقاومة العنيفة للتيارات المحافظة الليبرالية، وهو ما يفسر أيضا«الثورة الجبائية الليبرالية» للعقدين الأخيرين من القرن 20 والتي انتقدت بشدة الإيديولوجية الضريبية لدولة الرفاه الاجتماعي، والتي أدت إلى مراجعة السياسات الضريبية في الدول المتقدمة وكذا في الدول النامية، وقد ترتب عن الإصلاحات الضريبية تخفيض كبير في أسعار الضرائب على الدخول والأرباح استفادت منه بالخصوص المقاولة والدخول المرتفعة[12].

**الفرع الثاني: المالية التقليدية مالية متوازنة**

تعتبر المالية التقليدية مالية متوازنة بامتياز، ذلك أنها تحرص على تحقيق مبدأ التوازن المالي (توازن النفقات مع الإرادات)، وهو مبدأ أساس في المفهوم التقليدي للعلوم المالية ويلاقي هذا المبدأ التأييد الكلي من الِرأي العام الشعبي، لتشابهه مع ما يتبعه الأفراد في الميزانيات الخاصة فالحكمة تقتضي أن لا ينفق الفرد إلا بقدر دخله، وأن يوازي وارداته مع نفقاته[13].

يعتبر مبدأ التوازن المالي في إطار المالية العامة الكلايسكية مبدأ شبه مقدس لا يليق للدولة المحيد منه، ويقصد به أن تحدد النفقات العامة العادية بقدر يجعلها متساوية مع الإيرادات العامة العادية (الضرائب، ممتلكات الدولة الخاصة، والرسوم)، بحيث لا تكون أزيد أو أقل منها[14]، بمعنى أن هذا المبدأ كان ينظر إليه نظرة حسابية بحتة، بالإضافة إلى ذلك ينفصل في الفكر المالي التقليدي كل ما هو مالي عن ما هو اقتصادي.

إن التوازنات المالية من الأهمية بمكان عند الاقتصاديين التقليديين الذين كانوا يؤمنون بضرورة الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن تبقى سياسة الميزانية حيادية ضمانا لمذهب الاقتصاد الحر، وأفضى تطبيق التوازنات المالية في المالية التقليدية إلى نتيجتين أساسيتين رفض عجز الميزانية (فقرة أولى)، ورفض فائض الميزانية (فقرة ثانية).

**الفقرة الأولى: رفض عجز الميزانية**

شكل التوازن المالي الحسابي للميزانية العامة (التوازن بين نفقات ومداخيل الدولة)، أهم قاعدة ذهبية في الفكر والنظرية المالية الاقتصادية التقليدية التي اعتبرت المساس بهذا المبدأ سببا مباشرا في خلق المشاكل الاقتصادية للدولة، ففي ظل هذا الفكر لم يكن من المتصور أو المقبول أن تنفق الدولة أكثر من الإيرادات المتوفرة في خزينتها، بمعنى أنة حجم الإنفاق العام يجب أن يساوي محصول الإيرادات العامة[15].

[11] A.EL HIRI: Op, cit, p :26.

[12] - رشيد المساوي: مرجع سابق، ص:14.

[13] - حسن عواضة: المالية العامة، الموازنة- نفقاتها- وارداتها (ضرائب رسوم)- القروض- الاصدار النقدي-الخزينة-دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص:17.

[14] - حماد حمدي: المالية العامة، مطبعة بني أزناس، سلا، 2000، ص:214.

[15] - سعيد جفري: تدبير المالية العامة بالمغرب، مطبعة أوماكراف، سطات، الطبعة الأولى، 2009، ص:15.

لذلك كان علماء الاقتصاد القدامى أصحاب المذهب الكلاسيكي يخشون عدم التوازن ويعارضونه بشدة من خلال تأكيدهم على عدم إبراز العجز في جانب التمويل مقابل النفقات العامة، لإن الحكومة ستضطر في حالة العجز اللجوء إلى الاقتراض أو إلى الإصدار النقدي، مما سيؤدي في نظرهم إلى الإفلاس (أولا)، أو إلى التضخم و فرض ضرائب جديدة (ثانيا).

**أولا: الإفلاس**

يرى الاقتصاديون القدمى أمثال ادم سميت أن اللجوء إلى الاقتراض لتغطية العجز سيؤدي إلى تزايد العجز مستقبلا، لأن القرض يؤخذ اليوم ويرد غذا مع الفوائد[16]، كما أن لجوء الدولة إلى الاقتراض يعني أنها تعيش فوق طاقتها، أي أنها تنفق أكثر مما تتوفر عليه من موارد،فالقرض العمومي من شأنه تشجيع الحكومة على التبذير من خلال إقرار نفقات غير ضرورية، وهو ما عبر عنه بصيغة قوية المفكر الاقتصادي «J.B.SAY»: «القرض العمومي خراب الأمة»، لذلك يتعين على الحكومة أن تحرص على ضبط نفقات الدولة[17].

كما يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن تمويل الإنفاق العام عن طريق الاقتراض سوف يجعل الأعباء على الدولة مزدوجة، فهي من ناحية تتحمل سنويا أعباء القسط، ومن ناحية أخرى تتحمل الأعباء اللازمة لمقابلة الفوائد التي تضطر الدولة لدفعها لخدمة الدين العام، ويزداد عبء التكلفة للدين بالنسبة للحكومات التي تعتمد على موارد محدودة من الضرائب[18]، كما يرى الاقتصاديون الكلاسيك وفي مقدمتهم ادم سميت أن الاقتراض الحكومي يسحب الموارد من الاستثمار الخاص المستغل في الصناعة والتجارة وما شابه ذلك.

كما يحرم الاقتراض الحكومي القطاعات الاقتصادية من عوائد الاستثمارات التي كانت ستعود على المجتمع لو استثمرت رؤوس الأموال التي حصلت عليها الحكومات عن طريق الاقتراض العام، وفي نفس الوقت فإن الاقتراض الحكومي لا يضيف طاقات إنتاجية للاقتصاد القومي، ويفسر ادم سميت ذلك بأن السلطات العامة مبذرة بطبيعتها، وأنها سوف تستخدم القروض العامة في أغراض استهلاكية، كما أن الاقتصاديون الكلاسيك يرون أيضا أن الميزانية العامة غير المتوازنة كميا تساعد على اتساع النشاط الحكومي، مما يشجع الحكومات على اتخاذ أعمال غير واعية تبدد ثروة المجتمع.

ويرى ادم سميت أن الحكومة إذا اعتمدت على الاقتراض، فإن نفوذها السياسي سيزداد كنتيجة مباشرة لزيادة مواردها التي لم تعد تقتصر على الضرائب فقط، وهذا يدفع الحكومات لدعم النفوذ السياسي بأعمال تتسم من الوجهة الاقتصادية بالتبذير والإسراف، كما أنها سوف تتخذ نوعا من الضغط على دافعي الضرائب وممولي السندات لزيادة حصيلة الضرائب والقروض العامة، الأمر الذي يترتب عليه تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وسوف يزداد هذا التحويل مع مرور الأيام، مما يؤدي إلى ازدياد النفوذ الاقتصادي للدولة وهو ما لا يرحب به الاقتصاديون القدماء[19].

---

[16] - يعبر التقليديون عن ذلك بقولهم:
«Les dettes d'aujourd'hui sont les impôts de demain».

[17] - رشيد المساوي: مرجع سابق، ص:15.

[18] - عبد النبي أضريف: المالية العامة أسس وقواعد تدبير الميزانية العامة ومراقبتها، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الثالثة،2012، ص:76.

[19] - عبد النبي أضريف: المالية العامة أسس وقواعد تدبير الميزانية العامة ومراقبتها، مرجع سابق، ص:77.

لكل هذه الاعتبارات يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن اللجوء إلى الاقتراض لتغطية عجز الميزانية سيضطرها إلى اللجوء بكيفية متكررة إلى الاقتراض، الأمر الذي يترتب عنه إفلاس الدولة، وبالتالي توقفها عن الدفع[20].

**ثانيا: التضخم وفرض ضرائب جديدة**

ينتج التضخم عند لجوء الدولة إلى إصدار أوراق نقدية جديدة قصد سد عجز الميزانية، وهو أمر مرفوض عند العلماء الكلاسيك، ذلك أن إصدار أوراق نقدية جديدة يزيد من وسائل الدفع دون زيادة قابلية في البضائع المعدة للاستهلاك، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض قيمة النقد الحقيقية والى ارتفاع الأسعار، ويكمن الخطر في أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ازدياد النفقات العمومية واضطرار الدولة عندئذ إلى الدولة إلى إصدار كمية جديدة من الأوراق النقدية، أي تضخم جديد وارتفاع في الأسعار[21].

أما اللجوء إلى فرائض ضرائب جديدة لتغطية العجز المالي مرفوض أيضا من قبل علماء الاقتصاد القدمى، ذلك أن إحداث الضرائب والزيادة في أسعار الضرائب الموجودة، كل هذا يشكل عبئا يتحمله القطاع الخاص في ممارسته للأنشطة الاقتصادية[22].

**الفقرة الثانية: رفض فائض الميزانية**

في ظل الفكر المالي الكلاسيكي كان مبدأ التوازن المالي غاية لابد أن تتحقق مهما تكن الظروف، فالتوازن أداة لحسن إدارة الأموال العمومية بأسلوب واضح وهو قيد يحد من قدرة الدولة في زيادة الأعباء على المواطنين، فضلا عن كونه يقدم الضمانة والثقة بمالية الدولة، ويحافظ على الاستقرار في قطاعات الإنتاج والنقد والاقتصاد[23]، لذلك فإن رفض الفكر المالي الكلاسيكي الفائض في الميزانية على غرار العجز، لأن الفائض في نظرهم هو نتيجة مغالاة الدولة في الاقتطاعات الجبائية من ضرائب ورسوم بكيفية تتجاوز حاجيات الدولة، وهو ما يؤدي إلى إرهاق القدرة المالية للمكلفين[24]، والتي قد توظف في أغراض غير منتجة.

كما أن الفائض قد يدفع الدولة إلى الإسراف والتبذير أو الادخار، أي تجميد قسط من الكتلة النقدية الرائجة، وبالتالي حرمان القطاع الخاص من هذه المبالغ التي تدخرها الدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن الفائض في الفكر المالي الكلاسيكي هو عبارة عن تجميد لجزء من القدرة الشرائية،وتعطيل لمبالغ مالية كان ينبغي رصدها لتمويل مشروعات إنتاجية وتنموية[25].

في الحقيقة كان هناك تخوف من أن تستثمر الدولة هذا الفائض في القطاعات المنتجة وتنافس بذلك المبادرات الفردية، لذلك يرى الفكر المالي التقليدي أن الميزانية السليمة هي التي تجب أن تصل إلى حافة العجز دون أن تقع فيه[26]، إن هذه الأفكار والمبادئ تندرج في إطار الفلسفة الليبرالية الاقتصادية التي تقوم على اعتبار الدولة مستهلكا بالدرجة الأولى، وأن النفقات العامة يترتب عنها تحملات غير منتجة.

---

[20] - محمد حنين: تدبير المالية العمومية الرهانات والإكراهات، مطبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 2005، ص:72.
[21] - حسن عواضة: مرجع سابق، ص:318.
[22] - عبد الفتاح بلخال: علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي، مطبعة فضالة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005، ص: 255.
[23] - فوزي عطوي: المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشور الحبلي الحقوقية، بيروت، 2003، ص:341.
[24] - محمد حنين: مرجع سابق، ص:72.
[25] - عسو منصور: قانون الميزانية العامة، مطبعة دار النشر المغربية، الدارالبيضاء، الطبعة الأولى، 2005، ص:57.
[26] - حسن عواضة: مرجع سابق، ص: 318.

وعلى العموم فيمكن إجمال المبررات التي يتبناها الاقتصاديون الكلاسيكيون لدعم مبدأ التوازن الكمي للميزانية العامة في ما يلي[27]:

- الاقتراض الحكومي ينقص من الطاقات الانتاجية المتاحة في المجتمع.
- الاقتراض العام ذو تكلفة عالية.
- أن الميزانية العامة الغير متوازنة تساهم في نمو الحكومة وتجعلها تتخذ أعمالا غير واعية.
- أن الاقتراض الحكومي يعقد مستقبل تمويل الميزانية العامة.
- أن الميزانية الغير متوازنة تقود إلى التضخم.
- أن الميزانية الغير متوازنة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

لقد حرصت أغلب الدول على الالتزام بقاعدة توازن الميزانية بشكل مرض، وتبعا لذلك كان عدم توازن الميزانية أمرا استثنائيا حيث كان الحرص على تحقيق التوازن الحسابي بين المداخيل والنفقات، غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد بالإمكان تحقيق التوازن المالي، حيث انصب الاهتمام في المقام الأول على تحقيق التوازن الاقتصادي[28]، وهو ما دفع بالعديد من المفكرين في المجال الاقتصادي إلى الدعوة لهجر توازن الميزانية في مفهومها التقليدي.

## المطلب الثاني:
## التوازنات المالية في المدرسة الحديثة

أدت كل من الحرب العالمية الأولى والثانية إلى ضرورة إيجاد مفهوم اخر للمالية العامة يتماشى و المتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، تدفع إلى ضرورة إيجاد مفهوم جديد للمالية يتناسب وأهداف الدولة الجديدة من خلال المالية المتدخلة (بدل المالية المحايدة)، فما هي إذا دواعي ظهور المالية المتدخلة (فرع أول)، وما هي مرتكزاتها (فرع ثاني).

### الفرع الأول: دواعي ظهور المالية المتدخلة

تتنوع الأسباب وتختلف المؤدية إلى بروز المالية العامة المتدخلة، ولعل أهمها الاعتبارات السياسية (فقرة أولى)، ثم الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية (فقرة ثانية).

[27] - عبد النبي أضريف: المالية العامة أسس وقواعد تدبير الميزانية العامة ومراقبتها، مرجع سابق، ص:76.
[28] - محمد حنين: مرجع سابق، ص: 72.

**الفقرة الأولى: الاعتبارات السياسية**

تعتبر العوامل السياسية من أهم الأسباب التي من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز المالية المتدخلة والتي تنقسم إلى أسباب سياسية داخلية (أولا)، وأسباب سياسية خارجية (ثانيا).

**أولا: الأسباب السياسية الداخلية**

تتمحور الأسباب السياسية الداخلية في انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية، مما شجع على سن القوانين وذلك نتيجة سيطرة الأغلبية على الحكم، بأن تقوم المؤسسات العامة بتطوير مرافقها العامة، وتغطيتها لكافة أو غالبية المدن على اعتبار أن إشباع الحاجات العامة مسؤولية الدولة اتجاه مجتمعاتها وأن توفير الخدمات العامة للمواطنين هو إشباع حق من حقوق المواطنة[29].

إن ما حدث من تطور في دور الدولة ومؤسساتها وأنظمتها الدستورية والسياسية وما حصل من تغيير في شكل الدولة وهيكلها، أدت إلى ظهور أفكار ونظريات سياسية تنادي بضرورة تدخل الدولة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وعلى أهمية التوسع في المفهوم الديمقراطي والعمل على زيادة مساهمة الأفراد في السلطات الثلاث بكل أشكالها، هذا التوسع في المشاركة السياسية من خلال إيجاد مؤسسات وأنظمة دستورية وسياسية دفع الدولة إلى زيادة الأعباء المالية على الأفراد، قصد تغطية النفقات المتزايدة من رواتب وأجور بشرية وزيادة في الوظائف الإدارية، فجميعها تعني التوسع في حجم الإنفاق العام وبالتالي البحث عن لإيرادات لتغطية الزيادة في الإنفاق العام[30].

**ثانيا: الأسباب السياسية الخارجية**

إن ما ولدته الحربين العالميتين الأولى والثانية من ضرورة زيادة النفقات لتأمين القوات المسلحة سواء في داخل للبلاد كتزويد القوات لحفظ الأمن الداخلي، والحالات الطارئة بمستلزماتها من الاليات وأجهزة المراقبة الأرضية، ومع توسع المدن وزيادة عدد السكان ازدادت هكذا نوع من النفقات[31]، وكذلك نتيجة التطور الحاصل في تكنولوجيا التسليح من سباق التسلح بالأسلحة الحديثة منها، وتطوير جيوشها بالمعدات والمهام والخبرات المتقدمة[32].

كما أن نوعية العلاقات الدولية القائمة بين كل دولة وجاراتها خاصة إذا كانت سلبية، مما تدفع الدول إلى الإكثار من النفقات الحربية، وكذلك ظهور الأحلاف العسكرية بين الدول، وانضمام للأحلاف التي تتطلب الكثير من النفقات سواء للتسليح أو لخوض الحروب، حيث أن الحروب لا تؤدي إلى زيادة النفقات أثناء المعارك فقط، وإنما يمتد ويستمر إلى تعمير ما دمرته المعارك[33].

[29] - سمير صلاح الدين حمدي: المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، 2015، ص:74.
[30] - أعاد حمود القيسي: مرجع سابق، ص: 14.
[31] - P.BOUCHEIX : Op, cité, P :6.
[32] - أعاد حمود القيسي: مرجع سابق، ص: 14.
[33] - سمير صلاح الدين حمدي: مرجع سابق، ص: 75.

**الفقرة الثانية: الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية**

ساهمت كل من الاعتبارات الاقتصادية (أولا)، والاعتبارات الاجتماعية (ثانيا)، في بروز المالية العامة المتدخلة.

**أولا: الاعتبارات الاقتصادية**

تطور دور الدولة في أوائل القرن العشرين وبدأت تخرج عن حيادها، وذلك تحت تأثير الأزمات الاقتصادية التي تكررت في الثلث الأول من القرن العشرين، وما جرته من بؤس واضطرابات اجتماعية وتحت تأثير الأفكار الاشتراكية التي بدأت في الانتشار، وخاصة بعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا سنة 1917، وكان منطقيا أن ينعكس هذا التطور الذي حدث في دور الدولة على المستوى الاقتصادي[34].

تتجسد الأسباب الاقتصادية في التطور الذي حصل في الوسائل والمعدات العلمية والتقنية الحديثة، التي دفعت بالدول والحكومات إلى استخدامها لتطوير اقتصادياتها ولتحقيق ما هو أفضل في كافة الميادين، إضافة إلى ذلك ما ولدته الأزمات الاقتصادية من سوء في توزيع للثروات والدخول وانتشار البطالة وارتفاع الأسعار والتضخم والكساد[35]، كلها أمور دفعت بالدول وأنظمتها السياسية إلى ضرورة البحث عن حلول لأوضاعها الاقتصادية السيئة، ولذلك فلابد من إيجاد بديل مناسب يتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي فرضها الواقع.

فبدأت الدول وحكوماتها تحت ظل هذه الظروف بالتدخل لتبني سياسات اقتصادية مالية جديدة أكثر فاعلية، طرح البعض منها نظريات علمية وأفكار اقتصادية جديدة وأراء مالية حديثة، جميعها تهدف وتنادي بضرورة استخدام مفردات المالية العامة (النفقات والإيرادات)، كأدوات مهمة في مفهوم المالية الجديدة، فاحتوت الدولة غالبية المجال الاقتصادي من أجل إشباع الحاجات الجماعية، والسيطرة على النشاط الإنتاجي وتطويره وتوزيع ناتجه بشكل عادل، وتحديث أثمان السلع والخدمات في مستويات معقولة تناسب القوة الشرائية لدخول أفراد المجتمع من مختلف الفئات[36].

كما دعمت الدولة الإنتاج دون غاية لتحقيق الربح في المفهوم الرأسمالي، وإنما تحقيق أرباح تناسب ديمومة رأس المال ودوران الأصول العامة في العملية الإنتاجية، وحرصت الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي بنفسها حرصا على مجتمعاتها، ولن يتأتى للدولة إدارة النشاط الاقتصادي دون مالية متدخلة في هذا النشاط.

**ثانيا: الاعتبارات الاجتماعية**

إن العوامل الاجتماعية أيضا لها دور في بروز المالية المتدخلة كسبب مباشر، حيث أن التدهور في الوضع العائلي والصحي والتعليمي والمعيشي والاجتماعي الذي حل في الكثير من الشعوب في دول العالم، دفعت بالدول إلى زيادة النفقات العامة قصد إشباع حاجات المواطنين، وتحسين مستواهم المعيشي، وهذا يعني زيادة الإيرادات والبحث عنها سواء بالضرائب أو الرسوم أو القروض[37].

---

[34] - عبد النبي أضريف: المالية العامة أسس وقواعد تدبير الميزانية العامة ومراقبتها، مرجع سابق، ص:78.

[35] -P.BOUCHEIX : Op, cité, P : 6.

[36] - سمير صلاح الدين حمدي: مرجع سابق، ص: 71.

[37] - أعاد حمود القيسي: مرجع سابق، ص:15.

كما أن التطور الحاصل في علوم المعرفة والاتصالات بين أفراد المجتمع، أدى إلى زيادة الوعي الثقافي وتطور الوعي الاجتماعي والوعي السياسي لدى المجتمع ككل[38]، هذا التطور أدى إلى وعي أفراد المجتمع باحتياجاته اللازمة على الدولة إشباعها كالعدالة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، فتوسعت الدول في مجال الإنفاق الاجتماعي، فمطالب الشباب تختلف عن مطالب واحتياجات الأطفال وعن احتياجات كبار السن، فكل فئة لها احتياجاتها تقوم الدولة بإشباعها.

بالإضافة إلى متطلبات مجتمعات القرى والأرياف وتزايد عدد السكان وتوسيع المدن، يقابله التوسع في حجم الحاجات الجماعية اللازمة للدولة إشباعها، كتوصيل خدمة الكهرباء والماء وفتح الطرق والجسور، كل هذا التوسع الحاصل في نمو المدن أدى إلى توسع حجم الإنفاق العام في كل تلك الحاجات الاجتماعية الأساسية، كل هذا أدى إلى تدخل الدولة ماليا، زيادة في حجم الإنفاق العام من جراء الأسباب الاجتماعية[39].

**الفرع الثاني: مرتكزات المالية المتدخلة**

في أوائل القرن العشرين تطور دور الدولة وبدأت تخرج عن حيادها، وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم هذا التطور تحت تأثير الأزمات الاقتصادية التي تكررت في الثلث الأول من القرن العشرين، وما جرته من بؤس واضطرابات اجتماعية[40]، وتحت تأثير الأفكار الاشتراكية التي بدأت في الانتشار وخاصة بعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا سنة 1917، كان منطقيا أن ينعكس على هذا التطور الذي حدث في دور الدولة (حيث تم الانتقال من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة)[41]، على نفقات الدولة حيث تنوعت وتعددت.

فبالإضافة إلى مسؤولية الدولة عن وظائفها التقليدية، أصبحت مسؤولة أيضا عن التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي (فقرة أولى)، الذي نتج عنه نظريتان، نظرية العجز المقصود أو المنظم (فقرة ثانية)، ونظرية موازنة الدورة الاقتصادية (فقرة ثانية).

**الفقرة الأولى: التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المالية المتدخلة**

أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، حيث استتبعت هذه المسؤولية تنوع النفقات العامة وتعدد أغراضها، فاتسع نطاق النفقات الاقتصادية وهي تلك التي تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية، مثل محاربة البطالة ودفع فروع الانتاج، وإعادة التعمير وتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك عرفت النفقات الاجتماعية اتساعا وذلك بغرض توزيع الدخل الوطني الطبقات المختلفة، وبذلك أصبحت النفقات العامة (بالإضافة إلى مالها من أغراض مالية)، أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[42].

---

[38] -P.BOUCHEIX : Op, cit, P :7.

[39] - سمير صلاح الدين حمدي: مرجع سابق، ص: 74.

[40] - أناس بن صالح الزمراني: مرجع سابق، ص:8.

[41] - H.NIA : les finances publiques à l'heure du printemps arabe, Revue, Marocaine d'audit et de développement, N°37, 2014, P :101.

[42] - عبد النبي أضريف: قانون ميزانية الدولة على ضوء القانون التنظيمي 130.13 ونصوصه التنظيمية، دار النشر إماليف، الرباط، 2016، ص:75.

ذلك ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاعها نسبة إلى الدخل الوطني، فرضت على الدول تقديم ميزانيات غير متوازنة، أي ميزانيات في حالة عجز وأصبح العجز مقبولا[43]، فإذا كان علماء المال الأقدمون يرون أن التوازن المالي شبه مقدس ويرفضون العجز في الميزانية، فإن العلماء المحدثون أمثال (ميردال وكيبنز)، يرون أن هذه النظرية التقليدية قد استندت إلى فرضيات غير صحيحة، عند اعتبار أن التوازن الاقتصادي يتم من تلقاء نفسه، دونما تدخل من الدولة ويؤدي إلى تحقيق العدالة الكاملة[44].

ويرى الاقتصاديون الحديثون أن النقص في مستوى الطلب الكلي يؤدي أحيانا إلى عدم تحقيق العمالة والتشغيل الكامل للإنتاج على مستوى الوطني بكامل طاقته، ويؤكد أصحاب هذا الرأي مبالغة التقليدين من أخطار تنظيم الميزانية بالعجز المالي، كما هو الحال في مبالغتهم في مزايا توازنها، وقد اعتبروا أن تغطية عجز الميزانية بالاقتراض الحكومي لا يؤدي بالضرورة إلى أعباء لا يمكن تحملها، خصوصا إذا عمدت الدولة على توظيف المبالغ المستقرضة في مشاريع إنتاجية، إذ أن الزيادة في البضائع المعدة للاستهلاك تقابل عندئذ الزيادة في كمية النقد، ولا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[45].

أما مزايا توازن الميزانية فقد بنيت قديما غلى الفكرة القائلة، أن ميزانية الدولة لا دخل لها في الحياة الاقتصادية، وأن التأثير الوحيد الذي لها في الحياة الاقتصادية هو تأثير سيء ينتج عن العجز في حالة وقوعه، والحقيقة غير ذلك عند الاقتصاديون المحدثون، حيث يرون أن توازن الميزانية لا يخدم الاقتصاد العام في حالات كثيرة، واعتبروا الميزانية وسيلة لمحاربة التضخم أو الكساد، ووسيلة لتوازن التقلبات الاقتصادية ومساعدة وتدعيم فعاليات الخطة الاقتصادية الوطنية للوصول إلى أهدافها في التنمية، وبهذا ينصرف تأكيدهم إلى توازن الاقتصاد الوطني وتحقيقه وليس توازن الميزانية[46].

يعتبر علماء الحديثون أن القضايا المالية جزء لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبالتالي فإن التوازن المالي لا يمكن فصله عن التوازن الاقتصادي العام، ولكي ندرك أهمية ذلك علينا أن نتذكر أنه يحدث في بعض البلدان فترات ازدهار وفترات كساد، فإذا أخذنا بمفهوم التوازن التقليدي كان علينا في فترات الازدهار، إما أن نزيد النفقات بنسبة ازدياد الواردات، إما أن تنخفض نسبة الضرائب بالنسبة نفسها[47]، وكلا الأمرين مضر اقتصاديا على المدى الطويل، ولا يتلاءم مع حالة الازدهار، أما في حالة الكساد فعلينا للمحافظة على التوازن الحسابي بين النفقات والواردات، أن تنخفض النفقات أو أن تزيد الضرائب، والحلان أيضا يتنافيان مع المصلحة الوطنية في مثل هذه الحالة[48].

وهكذا أصبح علماء الحديثون يهتمون بالتوازن العام في الحياة الاقتصادية، بدلا من الاهتمام بالتوازن الحسابي القديم، ورأوا بالتجربة أن التوازن الاقتصادي العام قد يتم أحيانا على حساب العجز في الميزانية (هذا ما دفعهم للقول بنظرية العجز المتراكم)، غير أنه يجب أن يلاحظ أن هذه النظرية لا تعني أن ميزانية الدولة يجب

---

[43] - عبد النبي أضريف: المالية العامة أسس تدبير الميزانية العامة ومراقبتها، مرجع سابق، ص:79.

[44] - سعد زغلول حلمي وإبراهيم الحمود: مرجع سابق، ص: 12.

[45] - حسن عواضة: مرجع سابق، ص: 318.

[46] - فهمي محمود شكري: الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1990، ص:66.

[47] - A.EL HIRI, Op, cit, P: 35.

[48] - حسن عواضة: مرجع سابق، ص: 320.

أن تكون في عجز دائم، أو أن كل عجز في ميزانية الدولة يتصف بالخير والفائدة، بل تعني فقط أن العجز في بعض الحالات قد يكون وسيلة للإنماء الاقتصادي، وحل الأزمات الطارئة، شرط أن يستخدم بطريقة سليمة وملائمة.

أما ما يتعلق بالتوازن الاجتماعي فهو يتحقق بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات وإزالتها، والذي يهمنا هو معرفة تأثير الميزانية في تحقيق العدالة الاجتماعية أو التوازن الاجتماعي، حيث يقول بعض المؤلفين الماليين أن الميزانية تسهم في العدالة الاجتماعية باقتطاعها جزءا من مداخيل الأغنياء بواسطة الضرائب التصاعدية، فتنفقه على الفقراء عن طريق التعليم المجاني والتطبيب والمشاريع العامة[49].

ترى الماركسية أن هذه الطريقة لا تصل بالناس إلى المساواة الاجتماعية المنشودة على الرغم من بعض نتائجها الحسنة، وأن تحقيق هذه المساواة لا يتم إلا عن طريق نظام اشتراكي تمتلك فيه الطبقات الكادحة وسائل الإنتاج، وفي كل حال فهذه الطريقة لا تؤدي إلى تعادل المداخيل، وهذا أمر مستحيل حتى في الأنظمة الاشتراكية، لذلك نستعيض عن نظرية تعادل المداخيل بنظرية أخرى أكثر واقعية، هي نظرية تعادل الحظوظ.

نظرية تعادل الحظوظ أو تكافؤ الفرص، تنحصر في تهيئة الإمكانيات المادية والمعنوية لجميع الاشخاص بالتساوي، بحيث تكون منزلة كل شخص مستمدة من كفاءاته الطبيعية وليس من عناصر خارجية لا دخل للكفاءات الشخصية بها، وبمجرد التفكير في هذه النظرية يبين لنا مدي صعوبة التكافؤ والتعادل، حيث يوجد التفاوت الكبير في الثورة، والملكية الفردية وانتقالها عن طريق الإرث، وقد لجأ العلماء إلى القول بفرض ضرائب باهضة على الإرث والرساميل، وإلى استخدام الميزانية لتعميم التعليم المجاني والضمانات الاجتماعية إلخ.... وكان لدلك نتائج هامة و حسنة، إلا أنه لا يؤدي إلى تعادل الحظوظ المطلوب[50].

وهكذا يمكن القول أن إعادة توزيع الثروة عن طريق الميزانية مع بقاء مصادرها في أيدي الأفراد، لا تؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي، ولكنها تسهم فقط في تخفيف حدة التفاوت الاجتماعي بين المواطنين إلى حد يقل أو يكثر باختلاف البلدان والتدابير المتخذة.

**الفقرة الثانية: نظرية العجز المقصود أو المنظم**

لقد نادى بنظرية عجز الميزانية المقصود أو المنظم (يطبق عليها أيضا نظرية العجز المتراكم)، السير «وليم بيفردج» في انجلترا مستندا إلى نظريات الاقتصادي الانجليزي الكبير اللورد كينز، حيث كانت البطالة في انجلترا تشغل فكر« كينز» شغلا كاملا، وكان يرى فيها السبب الأساس في عدم التوازن، ليس من الناحية الاجتماعية وحسب، بل بصورة خاصة من الناحية الاقتصادية، فالبطالة تؤدي إلى خسارة كبرى في الإنتاج والاستهلاك[51].

وفي ملحق لكتاب «وليم بيفردج»: (تأمين العمل للجميع في مجتمع حر full employment in a free society) لندن عام 1944، يظهر أن العاطلين عن العمل في إنجلترا كانوا قبل الحرب يبلغون مليونا وربع مليون، وكان ينتج عن تعطيلهم خسارة تبلغ 500 مليون ليرة انجليزية في الصناعة والتجارة والمهن الحرة، وهنا يكمن العجز الحقيقي الذي يجب على الدولة أن تتلافاه باستخدام سياسة عقلانية في التوظيف والإنفاق[52].

[49] - أعاد حمود القيسي: مرجع سابق، ص: 16.
[50] - جسن عواضة: مرجع سابق، ص:324.
[51] - باهر محمد عتلم: المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995، ص: 210.
[52]- A.EL HIRI :Op,cit,P:36.

تدعو نظرية العجز المقصود إلى استخدام الميزانية باعتبارها أداة مهمة لتوجيه السياسة المالية، وذلك من خلال تدخل نفقاتها العامة أو إيراداتها العامة للتغلب على حالة الاقتصاد وأزماته، ذلك أن عجز الميزانية يمكن أن يكون في بعض الحالات علامة على تقدم اقتصادي سليم، فكثير من يقول بأن العجز مقبول في فترات الركود الاقتصادي وأنه لا يتناسب لا في استدانة الدولة ولا في التضخم، بل يساعده على تنشيط الحركة الاقتصادية وذلك بمضاعفة الاستثمار[53].

ونظرا لحالة الركود فإن الخواص يتعذر عليهم القيام بهذه الاستثمارات، هذا الأمر يفرض على الدولة بغية تنشيط الحالة الاقتصادية التحرك على مستويين: من جهة يتعين على الدولة الزيادة في استثماراتها عن طريق زيادة الطلب الكلي يمنح إعانات للعاطلين، وزيادة الاستثمارات اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب، ومن جهة ثانية العمل على التخفيض من حجم الاستقطاعات العامة، عبر تخفيض سعر الضريبة وعدم فرض ضرائب جديدة، وذلك من أجل توفير المزيد من الموارد المالية لدى الخواص، وتقليل الأعباء الملقاة على المشروعات الخاصة.

إن هذه الإجراءات بشقيها تؤدي لا محالة إلى حدوث عجز في الميزانية، لكنه عجز مقصود ومنظم ومؤقت، ما دام أنه سيؤدي بعد فترة إلى العودة نحو التوازن الاقتصادي وبالتالي التوازن المالي، لأن هذه الإجراءات من شأنها القضاء على البطالة وتقليل النفقات، عبر توقف صرف الإعانات الممنوحة إلى العاطلين أو المشروعات، وتنشيط الحياة الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة حصيلة الضرائب عبر توسيع الأساس الجبائي، إلا أنه ينبغي لتحقيق ما تقدم أن لا يتعدى الانفاق العام حجم البطالة الموجودة، وأن تكون هناك طاقة إنتاجية معطلة، أي أن الجهاز الإنتاجي لا يعمل بكل طاقته وإلا انعكس ذلك على حدوث التضخم[54].

إن أصحاب نظرية العجز المقصود يرون أن السياسة المنظمة بالعجز في توازن الميزانية، لا تعني أن ميزانية الدولة يجب أن تكون في عجز دائم، وأن كل عجز في ميزانية الدولة يتصف بالخير والفائدة[55]، بل تعتبر سياسية مؤقتة لمعالجة حالة التوازن الاقتصادي ثم العودة إلى توازن الميزانية، بعد تحقيق معالجة هذه الحالة، والملاحظ أن توازن الميزانية هو الأصل أيضا عند هؤلاء الاقتصاديون المحدثون، إلا أنهم يرون أن لا يكون هذا التوازن على حساب عدم التوازن الاقتصادي وإنما يتطابق معه، كما أن تنظيم الميزانية بعجز لا يجب أن يكون تنظيما دائما ومستمرا، وإنما يستخدم فقط في بعض الحالات كوسيلة للإنماء الاقتصادي وحل الأزمات طارئة[56].

والملاحظ أن استخدام العجز المقصود ليس بالأمر السهل، بل يجب أن يستخدم بطريقة سليمة، حيث يتطلب وجود تنظيم وتخطيط للميزانية على درجة عالية من الدقة، وإلمام واضح بالأحوال الاقتصادية ومؤثراتها، يقول جان هوجندون في هذا الصدد «فقد يكون توازن الميزانية هو الشيء المطلوب للاقتصاد بالضبط عندما لا تكون اتجاهات تضخمية مع توظيف كامل والادخار والاستثمار متساويان، ولكن الميزانية ليست علاجا للكساد أو التضخم، ويمكن أن تزيد من تردي البلاد في هاتين الحالتين، إذا ما استخدمت بطريقة غير حكيمة»[57].

وعلى المستوى العملي ومن خلال التجارب التاريخية يجب التمييز بين حالتين، حالة استخدام العجز المتراكم أو المقصود في أوقات الأزمات الحادة، وحالة استخدامه في الأوقات العادية، والأمثلة على الحالة الأولى لاستخدام

---

[53] - كمال مرصالي: الوجيز في المالية العامة، مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الثالثة، 2010/2009، ص:36.
[54] - عبد الفتاح بلخال: علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي، مطبعة فضالة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005، ص: 258.
[55] - حسن عواضة: مرجع سابق، ص: 320.
[56] - فهمي محمود شكري: مرجع سابق، ص: 67.
[57] - جان هوجندور : إدارة الاقتصاد الحديث، ترجمة أحمد حمودة، مكتبة الوعي العربي، 1975، ص: 215.

عجز الميزانية هناك السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933[58]، وفي فرنسا سنة 1936، وفي إنجلترا سنة 1945، (سياسة روزفلت سنة 1933، سياسة القوة الشرائية التي استخدمتها الجبهة الشعبية في فرنسا سنة 1936، سياسة حزب العمال في انجلترا سنة 1945 القائمة على إنماء التعمير وضغط الاستهلاك الخاص إلخ...). أما الحالة الثانية فتقع عند حصول ازدياد في البطالة أو بطء في المعاملات، فتلجأ الدولة إلى زيادة التوظيفات والمساعدات والأجور في القطاع العام[59].

**الفقرة الثالثة: نظرية موازنة الدورة الاقتصادية**

في ما يتعلق بنظرية موازنة الدورة الاقتصادية فهي تعتبر من أهم النظريات التي تدعو إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني، ومفادهما أن البحث عن توازن الميزانية لا يجب أن يتم في إطار الميزانية السنوية، بل على مدار دورة الميزانية التي تتطابق مع الدورة الاقتصادية[60]، ذلك أن هذه النظرية تربط بين اتساع سياسة العجز في الميزانية على المدى الزمني للدورة الاقتصادية، التي تمتد إلى عدد من السنوات يبلغ في المتوسط خمس أو سبع سنوات، ويكون دور الميزانية هو السير في اتجاه معاكس للتيار السائد في الاقتصاد الوطني خلال الدورة الاقتصادية، وذلك في مقاومته عوامل التضخم في أوقات الرخاء الاقتصادي عن طريق سياسة تقليل الإنفاق وزيادة عبء الضرائب أي استخدام سياسة في تنظيم الميزانية بالفائض وتكوين فائض احتياطي[61].

أما إذا كانت الدورة الاقتصادية تتسم بالكساد والبطالة، فتنظيم الميزانية بالعجز وزيادة الانفاق والتخفيف من عبء الضرائب لتدعيم زيادة الطلب الفعلي بما يوفره هذا الإنفاق والجزء المتروك في الاقتطاع الضريبي من دخول بيد الأفراد[62]، والملاحظ أن هذه النظرية تستلزم أن تنظم الميزانيات في سياسة العجز أو الفائض وفقا لمستلزمات الدورة الاقتصادية على عدد من السنوات، وبالتالي فإن السنوات التي تنظم فيها الميزانية بالفائض سيستخدم في تغطية العجز في السنوات التي تستخدم فيها الميزانية بالعجز[63].

وإذا كان اللجوء إلى تطبيق هاتين النظريتين خصوصا النظرية الكينزية، تكون ذات فاعلية أكبر في ميزانيات الدول المتقدمة اقتصاديا من أجل الوصول إلى مرحلة التوازن، حيث تؤثر فيها النفقات العامة خلال أوقات الكساد تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، ذلك أن الجهاز الانتاجي في هذه الدول يتميز بعدم وجود عوائق تمنع من زيادة السلع والخدمات.

وهو جهاز متكامل إذ توجد به موارد طبيعية معدة للاستغلال، عمل فني، رؤوس أموال إنتاجية عاطلة عن العمل، تعاني من انخفاض مستوى الطلب الكلي الفعلي بإنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات، وبهذا يترتب على الزيادة في الطلب زيادة في الدخل الوطني النقدي، بالإضافة إلى الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، ولا يحدث ارتفاع تضخمي في الأسعار وتحتفظ النقود بقيمتها، أي بقوتها الشرائية[64].

---

[58] - عسو منصور: قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2017، ص: 82.

[59] - حسن عواضة: مرجع سابق، ص:320.

[60] - عسو منصور: قانون الميزانية العامة، مرجع سابق، ص: 57.

[61] - حماد حمدي: مرجع سابق، ص: 52.

[62] - A.EL HIRI: Op, cit, P: 37.

[63] - فهمي محمود شكري: مرجع سابق، ص: 68.

[64] - محمد حنين: مرجع سابق، ص: 75.

بخلاف ذلك فإن الدول السائرة في طور النمو تعاني من مشاكل كثيرة، وجود عوائق تمنع الجهاز الإنتاجي من إنتاج السلع والخدمات، معاناة عناصر الإنتاج الأساسية من نقص أو حتى انعدام رؤوس الأموال الإنتاجية والعمل الفني في كثير من القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، لذلك فإن الجهاز الإنتاجي في هذه الدول جهاز متفكك، وبالتالي فإن مردوديته ضعيفة، حيث لا يترتب بالضرورة على الزيادة في الطلب زيادة في إنتاج السلع والخدمات. وتبعا لذلك فإن اللجوء إلى عجز الميزانية في هذه الدول غالبا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية بكيفية تتجاوز الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد الوطني الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حدة التضخم لتدهور قيمة العملة[65].

بالإضافة إلى ذلك فإن لجوء بعض الدول السائرة في طريق النمو إلى عجز الميزانية لا تمليه الرغبة في إنعاش الاقتصاد عن طريق الزيادة في حجم النفقات الاستثمارية، ولكن قد يكون نتيجة لتقليص الإيرادات العامة بسبب الإعفاءات الضريبية إما لظروف اقتصادية، كما هو الشأن بالنسبة للإعفاء من الضريبة الفلاحية في كثير من الدول الإفريقية بغية التخفيف من حدة الجفاف، وإما لأسباب أخرى تتعلق بالتهرب الضريبي، وتخويل امتيازات ضريبية لبعض الأنشطة والقطاعات.

كما ينتج عجز الميزانية عن المبالغة في نفقات التسيير وأحيانا إلى تنامي ظاهرة التسيب والفساد التي تطال التصرف في الأموال العامة، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات خدمة المديونية، خاصة المديونية الخارجية والتي استعملت في كثير من الدول لتغطية نفقات استهلاكية، أو احتفالية وليس لتغطية نفقات المشاريع الاستثمارية[66].

وبالنظر إلى هذه النتائج فإنه يمكن التأكيد على أنه إذا كانت نظرية العجز المنظم تلائم الدول المتقدمة، فإنها لا تصلح للدول السائرة في طريق النمو، التي تلائمها قاعدة التوازن كما قدسها الفكر المالي التقليدي، غير أنه بالرغم من النتائج الايجابية للنظرية الكينزية، بالنسبة للدول المتقدمة فإنها لم تصمد أمام التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم منذ منتصف السبعينيات، بدءا من ارتفاع أسعار النفط حيث لم تتمكن الحكومات من السيطرة على العجز في ميزانياتها.

وتبعا لهذه التحولات ظهرت نظرية اقتصادية مخالفة سميت بالليبرالية الجديدة، نادى كل من الأمريكي « ميلتون فريدمان»[67]، والانجليزي « فريدريك فون هايك»[68]، وتنطوي هذه النظرية الجديدة على إعطاء الحكومة مهمة الحفاظ على الإطار للنظام الرأسمالي، وأنه كلما تمتع القطاع الخاص بحرية أكبر سواء فيما يتعلق باستثماراته، أو فيما يتعلق باستخدام اليد العاملة كلما كان النمو أكبر والمستوى الاقتصادي أعلى.

وبناء على هذه النظرية حاولت أغلبت الحكومات الغربية الليبرالية منذ الثمانينيات بدل قصارى جهودها من أجل تحرير الاقتصاد من القيود،فألغت ما كان سائدا من رقابة وتدخلات حكومية وأصبحت أدوات السياسية الاقتصادية تتكون من التحرير والليبرالية والخوصصة، حيث أصبح الثلاثي يشكل الوسائل الإستراتيجية لتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي.

[65] - عبد الفتاح بلخال، مرجع سابق، ص: 259.
[66] - محمد حنين: مرجع سابق، ص: 76.
[67] - كان ميلتون فريدمان MILTON FREIDMAN مستشارا اقتصاديا للرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان.
[68] - فريدريك فون هايك FRIEDRIK VON HAYEK، من أعلام الاقتصادين حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1974، كان مستشارا اقتصاديا لرئيسة الحكومة الانجليزية السابقة تاتشر.

لقد طبقت هذه النظرية في أول الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، وامتد العمل بها بعد ذلك إلى أغلب دول العالم خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتبعا لذلك أصبحت نظرية العجز المنظم التي روج لها كينز من أجل تدخل الدولة عن طريق ميزانياتها، لتحقيق التوازن الاقتصادي تفقد مكانتها لفائدة نظرية الليبرالية الجديدة التي تدعوا إلى تخلي عن دور التدخل في النشاط الاقتصادي والاكتفاء بتحديد شروط ممارسة هذا النشاط باعتبارها سلطة وليس باعتبارها منتجة للسلع والخدمات[69].

وهو ما أدى إلى إعادة تعريف وظائف الدولة، ففي الوقت الذي اعتبر فيه كينز الدولة بمثابة المستثمر الرئيسي، فإنها تكون في حاجة متزايدة إلى أموال لمواجهة ما تفرضه ممارسة وظائفها المتعددة، فإنه حسب النظرية الليبرالية الجديدة يتعين على الدولة الانسحاب من النشاط الاقتصادي، والتخلي عن وظائفها في هذا المجال للقطاع الخاص، وهو ما يساهم في تقليص دائرة تدخلها وبالتالي التخفيف من أعبائها المالية[70].

ونظرا لما يشكله عجز الميزانية عندما يكتسي طابعا هيكليا ومزمنا، من مخاطر على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، فإن هاجس التوازن قد عاد من جديد إلى الواجهة على المستوى العالمي، حيث أقرت دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال في إطار اتفاقية ماستريخت[71]، من بين معايير الالتقاء التي اعتمدها لضمان الانسجام بين اقتصادياتها معيار حصر عجز الميزانية في 3% من الناتج الداخلي الاجمالي ابتداء من سنة 1997[72].

**خاتمة**

وفي الختام، يتضح أن التوازنات المالية كانت ولا تزال موضوعًا خلافيًا بين المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة، حيث اختلفت الرؤى حول كيفية تحقيقه وأهدافه ودور الدولة في صياغته. ففي حين تمسكت المدرسة التقليدية بفكرة الانضباط المالي الصارم واعتبار التوازن هدفًا بحد ذاته، رأت المدرسة الحديثة أن الأولوية يجب أن تُعطى لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي حتى وإن تطلب الأمر بعض المرونة المالية. إن هذا الجدل يعكس اختلاف الفلسفات الاقتصادية وتطور الظروف التاريخية التي أثرت في تشكيل هذه النظريات، مما يجعل فهم التوازنات المالية من خلال هاتين المدرستين أمرًا ضروريًا لكل من يسعى إلى دراسة السياسات المالية وتقييم فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن خلال الجمع بين الدروس المستخلصة من كلا المدرستين، يمكن الوصول إلى تصور أكثر توازناً يراعي ضرورة الانضباط المالي دون إغفال أهمية دعم النشاط الاقتصادي ومواجهة التحديات الاجتماعية.

[69] - M. BOUVIER : Finance publiques, LGDJ, 2ème éditions, Paris, 1995, P : 57.

[70] - محمد حنين: مرجع سابق، ص: 77.

[71] - معاهدة ماستريخت (رسميا ، معاهدة الاتحاد الأوروبيthe Treaty on European Union or TEU – ) وهي المعاهدة التي وقعت في يوم 7 فبراير 1992 من قبل أعضاء الجماعة الأوروبية في ماستريخت ، هولندا بهدف توحيد أوروبا . في 9-10 ديسمبر 1991، استضافت المدينة ذاتها للمجلس الأوروبي الذي أصاغ المعاهدة. ودخلت المعاهدة إلى حيز النفاذ في 1 نوفمبر لعام 1993 خلال لجنة ديلور ، مما شكل الاتحاد الأوروبي ، وأدى إلى إنشاء العملة الأوروبية الموحدة ، وهي عملة اليورو . تم تعديل معاهدة ماستريخت بموجب معاهدات أمستردام ونيس ولشبونة. أدت المعاهدة إلى إنشاء عملة اليورو الموحدة للأعضاء للحفاظ على السياسات المالية السليمة مع الديون التي تقتصر على 60٪ من إجمالي الناتج المحلي والعجز السنوي الذي لا يزيد عن 3٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

[72] - عسو منصور: قانون الميزانية العامة، مرجع سابق، ص: 58.

## لائحة المراجع:

القيسي، حمود. (الطبعة التاسعة). المالية العامة والتشريع الضريبي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
الزمراني، أناس بن صالح. (2002). المالية العامة والسياسة المالية. المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.
زغلول، خالد سعد، والحمود، إبراهيم. (2002). الوسيط في المالية العامة. منشورات دار الثقافة للنشر والتوزيع، الكويت.
المساوي، رشيد. (2013). المالية العامة. مطبعة اسبارتيل، طنجة.
البطريق، يونس أحمد. (1984). المالية العامة. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
حمدي، حماد. (2000). المالية العامة. مطبعة بني أزناس، سلا.
عواضة، حسن. (2013). المالية العامة، الموازنة – نفقاتها – وارداتها (ضرائب، رسوم) – القروض – الإصدار النقدي – الخزينة: دراسة مقارنة. منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
جفري، سعيد. (2009). تدبير المالية العامة بالمغرب. مطبعة أوماكراف، سطات.
أضريف، عبد النبي. (2012). المالية العامة: أسس وقواعد تدبير الميزانية العامة ومراقبتها (الطبعة الثالثة). دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.
حنين، محمد. (2005). تدبير المالية العمومية: الرهانات والإكراهات. مطبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط.
بلخال، عبد الفتاح. (2005). علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي. مطبعة فضالة، الدار البيضاء.
منصور، عسو. (2005). قانون الميزانية العامة. مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء.
عطوي، فوزي. (2003). المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
أضريف، عبد النبي. (2016). قانون ميزانية الدولة على ضوء القانون التنظيمي 130.13 ونصوصه التنظيمية. دار النشر إماليف، الرباط.
شكري، فهمي محمود. (1990). الموازنة العامة: ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
عتلم، باهر محمد. (1995). المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
مرصالي، كمال. (2010/2009). الوجيز في المالية العامة (الطبعة الثالثة). مطبعة الخليج العربي، تطوان.
بلخال، عبد الفتاح. (2005). علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي. مطبعة فضالة، الدار البيضاء.
منصور، عسو. (2017). قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
هوجندور، جان. (1975). إدارة الاقتصاد الحديث (ترجمة أحمد حمودة). مكتبة الوعي العربي.

Boucheix, P. (2021). Les finances publiques: contexte, enjeux, acteurs. Imprimerie DUNOD.
Juillard, R. (2014). Évolution des finances publiques. Ellipses Éditions Marketing SA.
El Hiri, A. (2017). Les déficits budgétaires au Maroc entre l'impératif de discipline et l'objectif de relance. L'Harmattan.
Nia, H. (2014). Les finances publiques à l'heure du printemps arabe. Revue Marocaine d'Audit et de Développement (37) .
Bouvier, M. (1995). Finances publiques (2ème éd.). LGDJ.